مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

مجلة علمية متخصصة تصدر عن الجمعية الجغرافية الليبية



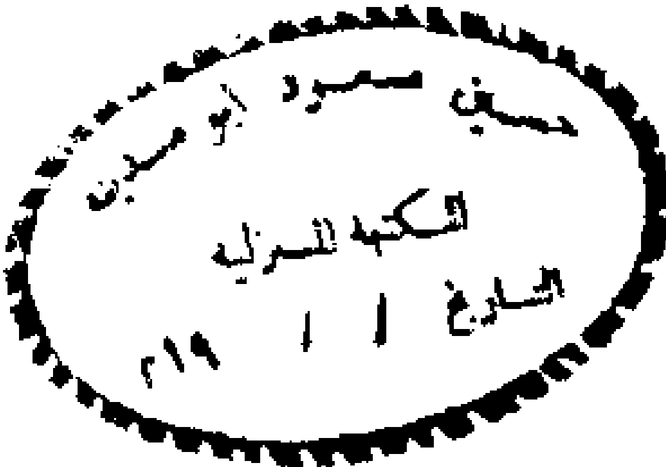
العدد الرابع

2011

مجلـــة

الجمعية الجغرافية الليبية

العدد الرابع- 2011م



مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

البحوث والمقالات الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر اصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

تتم المراسلات والمشاركات على العناوين التالية:

- مكتب الجمعية الجغرافية الليبية بمدينة الزاوية .
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الغربية، طرابلس.
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الجنوبية، سبها.
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الوسطى، سرت
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية، بنغازي

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي ـ ليبيا

هاتف : 9097074 - 9096379 - 9090509

بريد مصور : 9097073

البريد الإلكتروني :

nat_lib_libya@hotmial.com

رقم الإيداع : / 2009

ردمك - ISBN 978 – 9959 – 852 –

التنفيذ الفني / أكرم محمود جودة

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى القارئ الكريم . . .

كانت قارة إفريقيا موضوع دراسة وبحث في الملتقى التاسع للجمعية الجغرافية الليبية ، الذي عقد في رحاب جامعة قاريونس ببنغازي ، نوقشت خلاله حوالي ثلاثين ورقة بحثية فيها . ونظراً إلى قيمة تلك البحوث وأهميتها ، رأت أسرة تحرير هذه المجلة أن تفرد هذا العدد لقارة إفريقيا . اختيرت معظم موضوعاته من بين الورقات البحثية التي ألقيت خلال ذلك المؤتمر ، مع إضافة بعض البحوث الأخرى .

إن اختيار بعض أبحاث ذلك الملتقى لنشرها في هذا العدد من مجلتنا لا ينقص من قيمة الأبحاث التي لم يقع الاختيار عليها ، لأن هذا الاختيار تم في حدود القدرة الاستيعابية للمجلة التي لا تتسع لكل الأوراق البحثية التي حواها الملتقى ، لذلك لجأت أسرة التحرير إلى الاكتفاء بالأبحاث التي تتناول موضوعات شاملة على مستوى القارة ، واضطرت إلى ترك تلك التي تبحث في أقاليم ومناطق محددة منها .

أخي القارئ الكريم . . .

أرجو أن يقدم لك هذا العدد من مجلة الجمعية الجغرافية الليبية باقة من الدراسات والبحوث التي تلقي مزيداً من الضوء على قارة إفريقيا خلال هذه الحقبة من تاريخها ، التي تقف فيها على أعتاب مرحلة جديدة من مراحل البناء والتطوير والتحديث ، تتطلب منها جمع كل قواها ، وتحفيز كل جهودها وتسخير كل إمكانياتها لتضمن العبور إلى مستقبلها بسلام وثقة ، وتستشرف

صباح غد مشرق يحمل إليها أنفاس العزة والكرامة ، بعد أحقاب طويلة مظلمة عانت خلالها ويلات التخلف والقهر .

باسم الجمعية الجغرافية الليبية أتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى كل من أسهم في هذه الدراسات ، سواء تلك التي قدمت إلى الملتقى الجغرافي التاسع ، أو قدمت للنشر في هذا العدد مباشرة ، ومزيداً من الشكر والعرفان بالجميل إلى كل الزملاء الذين أسهموا بجهدهم وخبرتهم في إخراج هذا العدد من مجلة الجمعية الجغرافية إلى حيز الوجود .

والله ولي التوفيق

أ.د. منصور محمد الكيخيا

أمين الجمعية الجغرافية الليبية

محتويات العدد

ـــ الافتتاحيـــة.............................. 9

ـــ موجات الجفاف وأثرها علـــى إيـــرادات الأنهـــار الإفريقيـــة (أ. د. أمال إسماعيل شاور) 10

ـــ البنية الأساسية وأثرها على التنمية في إفريقيا (أ. د. الـــسعيد البدوي) 29

ـــ الاتحاد الأفريقي والتحديات التي يواجهها (أ. عزيـــزة أحمـــد حـــسن) 61

ـــ الصراعات البيئية في القـــارة الإفريقيـــة ، الأنمـــاط والنتـــائج (د. عباس غالي الحديثي) 79

ـــ النقل السكاني لإفريقيا (أ. د. منصور محمد الكيخيا) 103

ـــ مستوى التنمية البشرية في إفريقيا (أ. د. إحميد محمد ساسي) 131

ـــ المجاعة كظاهرة لنقص الغذاء وارتباطها بسبل توفير الغذاء في القارة الإفريقية (د علي عياد بن حامد و أ. ألفت المقطوف) . 165

ـــ إفريقيا الاقتصادية في المخططات الأمريكية (د. جعفر حـــسن الطائي).. 191

ـــ الهيمنة الحضرية والسياسات المكانية في خطط التنمية الإفريقية (د. بيتر بوون ، ترجمة د. حسني بن زابيه) 217

ـ الأوبئة والأمراض في إفريقيا (أ.د محمد محمد الغلبان) 261

ـ إفريقيا وتحديات القرن الحادي والعشرين ، رؤية جغرافية
(أ.د. عبدالحميد صالح بن خيال) 293

ـ أهداف المجلة والمجالات التي تعنى بها 327

ـ أ. د. عبدالله سالم عومر في ذمة الله 329

الاتحاد الأفريقي والتحديات التي يواجهها

أ.عزيزة أحمد حسن (*)

شهدت القارة الأفريقية تحولات كبيرة بتأسيس الاتحاد الأفريقي ، الذي بدأت إرهاصات الدعوة إليه منذ قمة الجزائر 12 يوليو 1999 ، حيث أقر قادة أفريقيا قبول الدعوة الموجهة من ليبيا باستضافتها القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الأفريقية في سرت 9 / 9 / 1999 لمناقشة سبل وأدوات تفعيل المنظمة بما يتمشى مع الظروف والتحديات العالمية الراهنة .

صدر عن هذه القمة الاستثنائية ما يعرف بإعلان سرت 1 حيث نص لأول مرة على إنشاء الاتحاد الأفريقي طبقاً لأهداف ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وأحكام معاهدة أبوجا المنشئة للجماعة الاقتصادية وقامت الأمانة العامة بإعداد مشروع القانون التأسيسي للإتحاد وقدم المشروع في قمة لومي ــ بالتوجو ، حيث تم اعتماد القانون رسمياً في 11 / 7 / 2000 بعد أن وقعت عليه 27 دولة . قد دعت ليبيا إلى قمة استثنائية لمتابعة النقاش حول الموضوع وهو ما حدث في سرت 2 بتاريخ 1 ــ 2 مارس ، وتم الإعلان عن قيام الاتحاد الأفريقي رسمياً .

نجحت القارة الأفريقية أخيراً في الوصول إلى تحقيق أهدافها حين وافق عدد كبير من دولها على الانتقال من حالة العمل الأفريقي المشترك في ظل منظمة الوحدة الأفريقية إلى حالة جديدة تعمل في ظل الاتحاد الأفريقي ،

(*) قسم الجغرافيا ، كلية الآداب ، صبراتة .

ولا شك في أن إقامة الاتحاد يمثل امتداد لجهود بلدان وشعوب القارة في بحثها عن الوحدة والسلام والأمن والاستقرار و التنمية ، وإن التحول المتمثل في الإجماع السريع للدول الأفريقية على إقامة الاتحاد الأفريقي يأتي كمؤشر على رغبة شعوبها في إنجاز التكامل الاقتصادي والوحدة السياسية ، كما يعكس الأمل في أن يكون بمثابة مؤسسة اتحادية قادرة على نقل أفريقيا من حالة الفوضى وعدم الاستقرار والصراعات والحروب إلى حالة من الاستقرار والسلام والأمن ، الأمر الذي يهيئ القارة لعملية التنمية والإصلاح الاقتصادي، حيث ركزت هذه الورقة على مسيرة الوحدة الأفريقية وصولاً إلى الاتحاد الأفريقي والتعرف على طبيعته كمنظمة إقليمية كما ركزت كذلك على الجوانب الهيكلية والمؤسسية المتعلقة بالاتحاد كمنظمة دولية والدوافع التي أدت إلى إنشائه وإلى التحديات التي تواجهه وإمكانية التغلب عليها .

الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية :

جاء الإعلان عن قيام تأسيس الاتحاد الأفريقي لصنع الكثير من علامات الاستفهام لذلك فإن هذه الورقة البحثية سوف تتناول فكرة الاتحاد الأفريقي ودوافعه وطبيعة الاتحاد وأقسامه أو اختلافه مع ما كان قائماً في منظمة الوحدة الأفريقية ثم مستقبل الاتحاد .

فكرة الاتحاد:

تشكل تفاصيل فكرة القومية وفكرة الوحدة الأفريقية ، أساس مسيرة الوحدة الأفريقية خلال مراحلها الشاقة والمضنية وشهدت القارة في إطارها عدة تحركات تاريخية فكرية وسياسية بعد تهجير ملايين الرقيق

الأفارقة منها عن طريق تصديرهم إلى أرض العالم الجديد ، وحل محلهم المستعمر الأبيض .

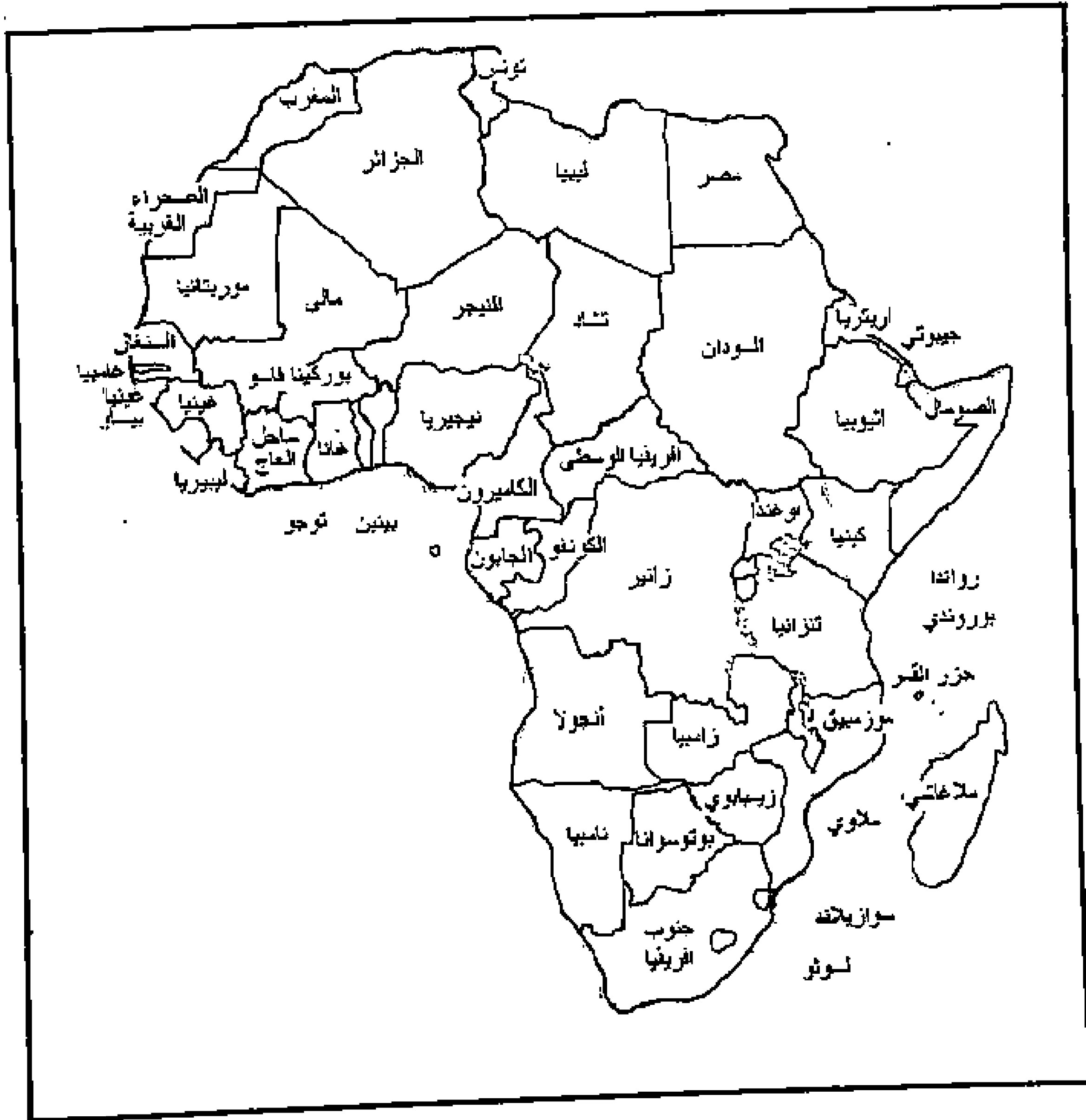
بدأت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرون تتبلور فكرة الوحدة الأفريقية في إطار ما أطلق عليها الجامعة الأفريقية وكان المعنى البدائي هو الوقوف في وجه الرجل الأبيض وانتشرت هذه الفكرة بين الأفارقة في أوروبا وأمريكا طالبوا برفض التفرقة العنصرية ومقاومتها ، وبذلك بدأت تنمو حركة الوحدة الأفريقية من خلال المؤتمرات التي نبعت منها جمعية الوحدة الأفريقية سنة 1900 م وتلي ذلك العديد من المؤتمرات لعل من أهمها وأبرزها مؤتمرات باريس 1919 م ولندن ولشبونة عام 1923 ومانشستر عام 1945 ، وغيرها ، ويعتبر الأخير هو البداية الفعلية والفاعلة في مسيرة الوحدة الأفريقية حيث جاءت في أعقاب الحرب العالمية الثانية [1].

ولقد توالت التطورات حتى كانت أول محاولة رسمية لعقد اجتماع للدول الأفريقية التي نالت استقلالها في أكرا عام 1958 م وهي (مصر – إثيوبيا – السودان – ليبيا – تونس – غانا – المغرب – ليبيريا). وتوالت الاتجاهات الوحدوية حتى أمكن توقيع ميثاقها في 25 مايو 1963 في أديس أبابا . ويوضح الشكل التالي الوحدات السياسية الداخلة في منظمة الوحدة الأفريقية :

(1) عبدالرحمن إسماعيل الصالحي ، الاتحاد الأفريقي كمنظمة إقليمية ، في كتاب الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية ، عمر بن محمود أبو العنين ، مركز البحوث الأفريقية ، 2001 ، ص 163 .

الخريطة رقم (1)

الوحدات السياسية بالقارة الأفريقية



واستمرت أنشطة منظمة الوحدة الأفريقية وهي محاطة بالعديد من المشكلات والسلبيات ، مع ذلك حققت بعض الإنجازات كان أهمها الدفع بكثير من الدول للحصول على الاستقلال ، كذلك حاولت احتواء بعض المنازعات الأفريقية في إطارها وفي الجانب الإنساني كان الإعلان عن حقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها أمراً محسوباً للمنظمة ، ولكن مظاهر التفكك والصراعات والحروب الفقر حالت دون تحقيق أهدافها كاملة ، ولكي تحقق المنظمة أهدافها دونت ذلك في ميثاقها مستغلة التغيرات الإقليمية والعالمية ، ولعل ذلك يوضح التوجه الليبي في سرت ، حيث كانت القمة التي عقدت في سرت بتاريخ 9 / 9 / 1999 البداية الفعلية والتطبيقية للإتحاد الأفريقي كضرورة لآمال الشعوب الأفريقية ممثلة في تفعيل وتطوير منظمة الوحدة الأفريقية .

وأكدت الدول الأعضاء ضرورة العمل على إتمام عملية التصديق وقيام الاتحاد في عام 2000 م وتم إقرار ميثاق التأسيس في عام 2001 م واقترحت ليبيا قيام الولايات المتحدة كبديل لمنظمة الوحدة الأفريقية لأجل تعميق التواصل السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين الشعوب الأفريقية ويعد دورها في هذا الشأن إنجازاً جيداً ، فقد استطاعت أن تمرر وتقرر المشروع رغم تباين وجهات النظر السياسية والقانونية [1].

ومع تبني المدخل الاقتصادي ولأسباب كثيرة أخرى ، فقد أتفق معظم قادة أفريقيا على إيجاد مدخل للنهوض بأفريقيا عبر الاقتصاد . وفي هذا

(1) عبدالرحمن إسماعيل الصالحي ، الاتحاد الأفريقي كمنظمة إقليمية ، المرجع السابق ، ص 169 .

الإطار فقد اجتمعت الإرادة السياسية لقادة 50 دولة من أصل 53 دولة ، لتعلن في ديربان بجنوب أفريقيا عن ميلاد الاتحاد الإفريقي علـــى غـــرار الاتحـــاد الأوروبي[1] .

خطوات ومراحل تكوين الاتحاد الأفريقي :

يمكن القول إن مسيرة تكوين الاتحاد قد مرت بعدد من الخطوات التـــي يمكن رصدها في الآتي :

1 ــ إصدار الدورة العادية لرؤساء الدول والحكومـــات رقـــم 35 فـــي الجزائر .

2 ــ القمة الاستثنائية الرابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية في سرت.

3 ــ إعداد مشروع الوثيقة التأسيسية للاتحاد وذلك ترتيباً على التكليـــف الصادر بإعلان سرت .

4 ــ اعتماد القانون التأسيسي رسمياً في 11 / 7 / 2000 وقد وقع على الوثيقة في البداية 27 دولة هي :

ليبيا ــ الجزائر ــ السودان ــ بنين ــ بوركينافاسو ــ بورنـــدى ــ الرأس الخضر ــ جمهورية أفريقيا الوسطى ــ تشاد ــ جيبوتي ــ غينيا الاستوائية ــ إثيوبيا ــ الجابون ــ جامبيا ــ غانـــا ــ غينيـــا بيساو ــ ليسيوتو ــ ليبيريا ــ مدغشقر ــ ملاوي ــ مالي ــ النيجر ــ السنغال ــ ســـيراليون ــ توجـــو ــ الجمهوريـــة الـــصحراوية الديمقراطية ــ زامبيا .

---

(1) اللجنة الوطنية الليبية للثقافة والعلوم ، سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي ، نـــشرة نصف سنوية ، العدد سبتمبر سنة 2002 ، ص 36 .

بينما قامت مصر بالتوقيع على القانون في 22 / 1 / 2001 [1].

القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي .

انعقدت الدورة الاستثنائية للقمة الأفريقية في سرت وصدر عنها ما عرف بإعلان سرت في 9 / 9 / 1999 م ، حيث نص لأول مرة على إنشاء الاتحاد الأفريقي طبقاً لأهداف ميثاق الوحدة الأفريقية وأحكام معاهدة أبوجا .

وقامت الأمانة العامة للمنظمة بإعداد مشروع القانون التأسيسي للاتحـــاد الأفريقي وقدم المشروع لمؤتمر القمة في دورته السادسة الثلاثين في لومي ــ توجو وتم اعتماده رسمياً في 11 يوليو 2000 بعد توقيع نحو 27 دولة عضواً في المنظمة . بعد دعوة ليبيا إلى قمة استثنائية لمتابعة النقاش حول موضـــوع القانون التأسيسي في سرت بتاريخ 20 مارس 2001 وأعلـــن رؤســـاء ودول وحكومات القارة قيام الاتحاد الأفريقي رسمياً على أن يـــدخل القـــانون حيـــز التنفيذ مع اكتمال تصديق ثلثي عدد الدول الأفريقية الأعضاء في المنظمة أي 36 دولة من جملة 53 دولة .

واكتمل التصديق بعد توقيع نيجيريا في 26 أبريل من نفس العام وحيـــث وصل عدد الدول التي وقعت على وثيقة القانون التأسيسي إلى 35 دولة. وبعد مضي نحو 30 يوماً من ذلك أعلن الأمين العام للمنظمة رســـمياً فـــي بيـــان صحفي أنه تم استكمال المتطلبات القانونية لقيام الاتحاد الأفريقي . ولقد نص القانون على حوالي 25 بنداً توضح أهدافه ومبادئه وتنص على إنشاء وتنظيم أجهزته ومهامه وذلك في القمة المنعقدة في لوساكا ــ زامبيا بتاريخ 26 يوليو 2001 .

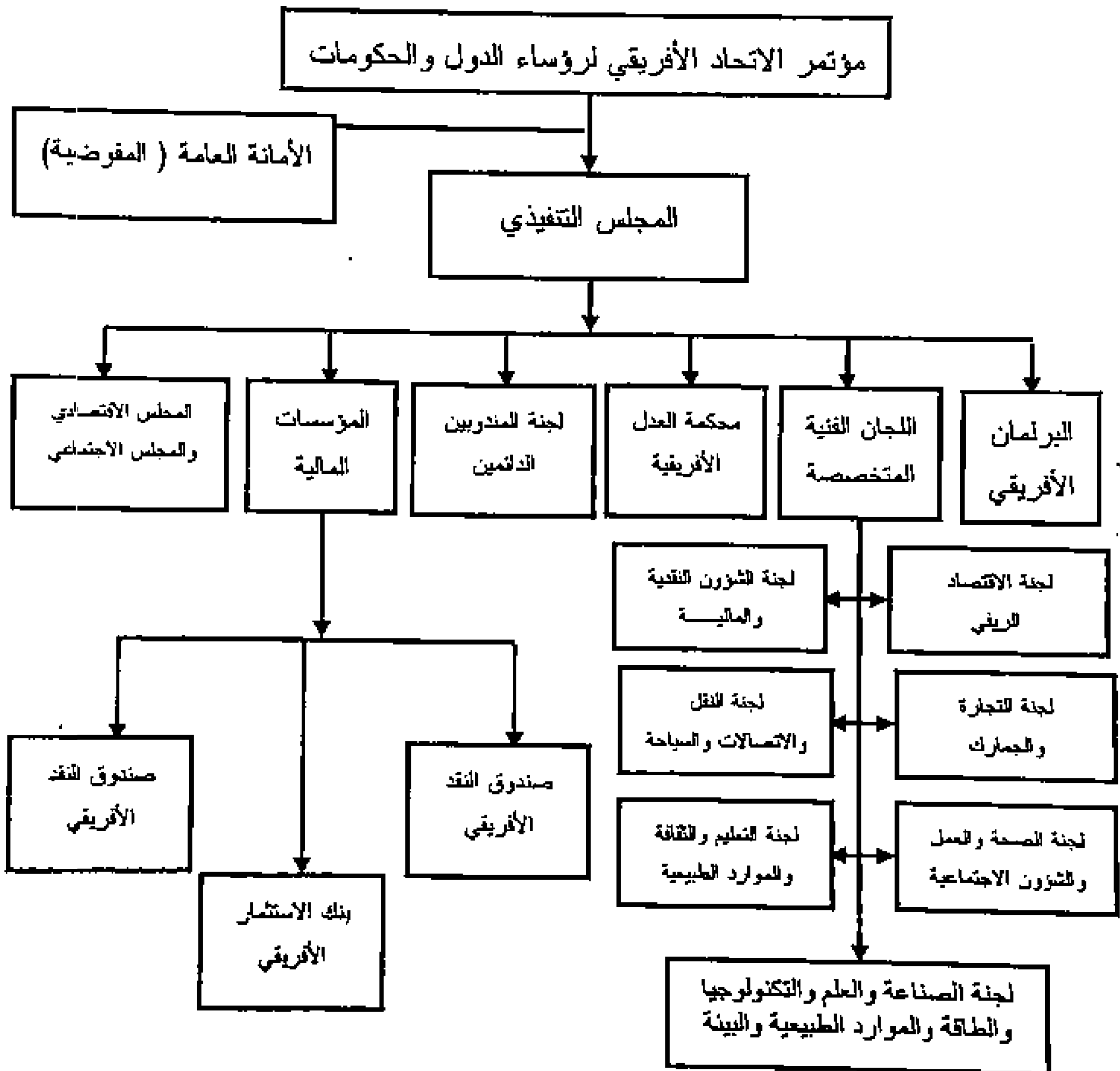
---

(1) عبدالمطلب عبدالحميد ، السوق الأفريقية المشتركة والاتحاد الأفريقي ، مجمـــوع النيل العربية ، القاهرة ، 2004 ، ص 191 .

الهيكل التنظيمي للاتحاد الأفريقي :

مما سبق يمكن الوصول إلى الهيكل التنظيمي للاتحـــاد الأفريقـــي مـــع ملاحظة أن بعض مؤسسات ولجان الاتحاد مازالـــت فـــي مرحلـــة الإنـــشاء والتأسيس مثل البرلمان الأفريقي والمؤسسات المالية [1].

الهيكل التنظيمي للاتحاد الأفريقي



(1) عبدالمطلب عبدالحميد ، مرجع سابق ، ص 208 .

دوافع نشأة الاتحاد الإفريقي

يرجع إنشاء الاتحاد إلى مجموعة من التحولات الدولية والإقليمية

1 ـ التحولات الدولية :

تمثلت أهم هذه التحولات في انتهاء الحرب الباردة وانتهاء سياسات توازن القوى العسكرية وسباق التسلح ، كما غيرت البنية النظام الدولي بالانتقال من نظام القطبية الثنائية إلى نظام الأحادية القطبية كما تم الإعلان عن قيام نظام عالمي جديد حيث كانت حرب الخليج الثانية هي الاختبار الأول لهذا النظام الذي تغير في إطار قائمة الاهتمامات العالمية ، وبرز مفهوم العولمة وسياساتها وأبعادها أثارها المحتملة فضلاً عن حدوث العديد من التغيرات الأخرى كالتحولات الديمقراطية والصراعات السلطوية وإقامة تكتلات جديدة اقتصادية وسياسية أو العمل على تطوير التكتلات القائمة .

2 ـ التحولات الإقليمية :

شهدت أفريقيا على المستوى الإقليمي العديد من التحولات ، فقد حدث نوع من التراجع في المكانة التي كانت تتمتع بها القارة أثناء الحرب الباردة بحيث تضاءل الاهتمام الدولي بشئونها لدرجة تصل إلى حد التهميش وانخفضت حجم المساعدات وأصبحت القيم الرأسمالية أساس النظام السائد في القارة كذلك تفجرت الصراعات والحروب الأهلية وبلغت الأزمة الاقتصادية ذروتها حيث ضرب الفقر أغلب أجزائها وبخاصة جنوب الصحراء .

تعرضت أجزاء واسعة من القرن الأفريقي والساحل لموجات من الجفاف والمجاعة ، كما تفاقم حجم الدين الخارجي من 6 .285 مليار دولار عام

1990 إلى 324 مليار دولار عام 1996 ووصلت على 350 مليار دولار عام 2000 (1).

التحديات التي تواجه الاتحاد الأفريقي :

إن النظرة الإستراتيجية التي يمكن أن ترسم بها مستقبل أفريقيا في القرن الواحد والعشرين أنه لا سبيل لتحقيق النهضة الأفريقية إلا من خلال التنمية والوحدة . فهل يعي كل من المواطن وصانع القرار في أفريقيا أبعاد وطبيعة هذه التحديات .

1 ـ التحديات الهيكلية والمؤسسية :

تتمثل أهم هذه التحديات في عدم اكتمال الهيكل المؤسسي للاتحاد بالمؤتمر الذي يمثل رئاسة الاتحاد ، وجهازه الأعلى الذي لم يشكل بعد ، والذي بحث في تشكيل بعض أجهزته في قمة الاتحاد الأولي بجنوب أفريقيا ولحسم الموقف بالنسبة لرؤساء الدول والحكومات الذين وصلوا إلى السلطة بطرق غير دستورية توجب العمل بأحد مواد القانون التأسيسي التي تحظر مشاركتهم في أنشطة الاتحاد أم أن الحرص على تجنب الانقسام وتثبيت أقدام الاتحاد سيجعل مشاركة هؤلاء الرؤساء ممكنة .

---

(1) محمود أبو العينين ، " أفريقيا والتحولات الراهنة في النظام الدولي " ، في كتاب مصر وأفريقيا : الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، رقم 40 القاهرة ، 1996 ، ص ص 279 ـ 284 .

2ـ التحديات السياسية والأمنية :

هناك العديد من التحديات ذات الطبيعة السياسية والأمنية والتي يخشى من تأثيراتها السلبية على مسيرة الاتحاد وفي مقدمتها الصراعات والحروب الأهلية وحجم الخسائر المادية والبشرية الناجمة عنها وعدم التدخل الدولي بخاصة العسكري لتسوية هذه الصراعات .

ولعل الإحجام الدولي عن التدخل في الصراعات الأفريقية يقدم دليلاً واضحاً على ذلك التوجه الذي يستهدف تضييق نطاق التدخل الدولي وزيادة الاعتماد على الأفارقة في تسوية صراعاتهم بأنفسهم ، الأمر الذي توجب تشكيل قوات أفريقية لحفظ السلام ، كما تعاني القارة من بعض النزاعات بين الدول وذلك إما لأسباب حدودية مثل " النزاع الإثيوبي الأريتري " أو لأسباب سياسية تعود لاختلاف توجهات النظم الحاكمة أو لدعم إحدى الدول لمعارضي النظام الحاكم في دول أخرى كما هو الحال بالنسبة للخلافات السياسية بين السودان وكل من أريتريا وإثيوبيا ، فضلاً عن أسباب أخرى ترتبط بالتنافس وهو ما يؤدي إلى توتر العلاقات بين دول القارة بشكل قد يصعب معه الحديث عن إمكانية تحقيق التكامل السياسي بين الدول .

3ـ التحديات الاقتصادية .

تعاني معظم الدول الأفريقية من إختلالات في الأوضاع الاقتصادية حيث تتخصص هذه الدول في إنتاج وتصدير سلعة واحدة أو اثنين وفي الغالب تكون هذه السلعة من المواد الأولية الزراعية كما هو الحال بالنسبة لأوغندا وتنزانيا واللتان يساهم فيهما القطاع الزراعي بأكثر من 50 % من الناتج المحلي ويحتل البن نسبة 68 % من صادراتها أو من المواد الأولية المعدنية

حيث يمثل النحاس 82 % من أهم صادرات زامبيا ، وإن إنتاج الدول الأفريقية يكون عرضة للتقلب من سنة لأخرى وهو الأمر الذي يؤدي إلى تقلبات حادة في اقتصاديات هذه الدول وهو ما يجعلها غير قادة على استرداد ما تحتاجه من سلع مصنعة مما يتسبب في تعثر خطط التنمية واللجوء إلى الاستدانة وتطبيق برامج التثبيت والتكيف التي تتعامل مع أعراض الأزمة الاقتصادية ولا تمس جذورها [1]. وتنخفض إنتاجية معظم دول القارة لأتباع أساليب تقليدية ومنخفضة التقية وهو ما يسهم في تواضع نصيب القارة في الإنتاج المحلي الإجمالي العالمي حيث يبلغ نصيبها 1 % فقط ، أما في التجارة الدولية فلا يتعد نصيبها 2 % من الإجمالي العالمي .

ويلاحظ أن الروابط الاقتصادية بين الدول الأفريقية والعالم الخارجي أقوى مما هو عليه فيما بينها ، كما في جدول (1) فما زالت كثير من الدول الأفريقية المستقلة مرتبطة مع الدول التي كانت مستعمرتها سابقاً ، وهو ما يعكس سوء التوزيع الجغرافي للتجارة الأفريقية ، كما يزداد اعتماد الاقتصاد الأفريقي على رأس المال الأجنبي ، وهو ما يؤثر سلبياً على الاستقلالية في صنع القرارات الاقتصادية في القارة .

(1) محمود أبو العينين ، الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية ، مركز البحوث الأفريقية ، القاهرة ، 2001 ، ص ص 143 ــ 144 .

جدول رقم (1)

أعلى قيم وأقل قيم لنتائج قياس درجة التشابه في التجارة الدولية لبعض الدول الأفريقية

ر.م	الدولة المصدرة	أعلى قيم	اقل قيم
1	جنوب أفريقيا	0.766736 تنزانيا	0.021086 الكنغو الديمقراطي
2	ليسوتو	0.019426 جنوب أفريقيا	0.0000 أنجـــولا ، ناميبيـــا ، موريشيوس ، الكنغو الديمقراطي
3	موزمبيق	0.134790 زيمبابوي	0.005917 أنجولا
4	بيتسوانا	0.047656 الكونغو	0.003921 بتسوانا
5	تنزانيا	0.116592 جنوب أفريقيا	0.00000 ناميبيا
6	أنجولا	0.025048 جنوب أفريقيا	0.0000 ليسوتو وناميبيا
7	زامبيا	0.029880 جنوب أفريقيا	0.005403
8	زيمبابوي	0.0292068 جنوب أفريقيا	0.019741 تنزانيا
9	ملاوي	0.130870 جنوب أفريقيا	0.007008 تنزانيا
10	ناميبيا	0.791378 نيجيريا	0.000767 تنزانيا
11	سوازيلاند	0.038137 ناميبيا	0.00079 ملاوي
12	الكونغو الديمقراطي	0.0752208 جنوب أفريقيا	0.000900 أنجولا
13	موريشيوس	0.524383 نيجيريا	0.019147 ملاوي
14	سيشل	0.003448 جنوب أفريقيا	0.00030 ناميبيا
15	مصر	0.195872 موريشيوس	0.000181 ناميبيا
16	السودان	0.074593 موريشيوس	0.000083 بوراندي
17	كينيا	0.123730 السودان	0.000988 أثيوبيا
18	أوغندا	0.772266 موريشيوس	0.000050 أرتيريا
19	أثيوبيا	0.111989 السودان	0.000001 أرتيريا
20	جزر القمر	0.001138 سوازيلاند	0.000000 أنجولا ، أرتيرياـجيبوتي
21	جيبوتي	0.033628 مصر	0.000148 جزر القمر
22	أنجولا	0.20576 السودان	0.000000 ناميبيا

23	زامبيا	0.034644 مصر	0.000617 بوروندي
24	زيمبابوي	0.257633 مصر	0.001924 أرتيريا
25	ملاوي	0.159665 مصر	0.000335 أرتيريا
26	موروشيوس	0.169939 ناميبيا	.009662 بوروندي
27	سيشيل	0.002795 مصر	0.000009 أرتيريا
28	مدغشقر	0.027347 السودان	0.000113 أثيوبيا
29	الكونغو الديمقراطي	0.045295 السودان	0.000234 روآندا
30	كينيا	0.012077 زيمبابوي	0.0000 راوندي، بوروندي ،ناميبيا
31	بوروندي	0.058586 سوازيلايد	0.000000 أرتيريا ، ناميبيا
32	راوندا	0.0151987 السودان	0.000000 نامبيا
33	ناميبيا	0.0151987 موريشيوس	0.000287 روآندا
34	سوازيلاند	0.039780 مصر	0.000409 بورندي .

ـ المصدر : الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية (تحرير) محمود أبوالعينين ، مركز البحوث الأفريقية ، القاهرة ، 2001 ، ص 306 .

تركت الأوضاع الاقتصادية المتدهورة آثارها السلبية على الأوضاع الاجتماعية في القارة ، وتوجد الكثير من التباينات بين الدول الأفريقية سواء من حيث الموارد والمساحة وعدد السكان أو نظم الإنتاج إذ لا يمكن مقارنة مصر وجنوب أفريقيا ورواندا وسيشل وجزر القمر على سبيل المثال .

4ـ التحديات الدولية .

هناك العديد من التحديات التي تفرضها البيئة الدولية على الاتحاد الأفريقي والتي من أهمها ضرورة العمل على بناء موقف جماعي يستهدف الارتقاء باستغلال مقومات القارة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنهوض بها لكي تحتل المكانة الدولية المناسبة والتصدي لمحاولات تهميش القارة واستغلالها لصالح الغرب ، ومواجهة المخططات الغربية الرامية لإدماج القارة

في إطار عمليات وسياسات العولمة بدون تقديم دعم لحمايتها وتقع على الاتحاد أيضاً مسئولية استحداث أدوات للضغط من أجل إسقاط الديون الأفريقية وفتح الأسواق الدولية أمام المنتجات الأفريقية ، والسعي لدعم العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى .

الخاتمة

حاولت الدراسة الكشف عن عديد من النتائج المهمة التي يجب أن يضعها الاتحاد الأفريقي الجديد في الاعتبار عند رسم استراتيجيات ووضع سياساته التي تحقق تنفيذ أهدافه ضمن مؤسسات قوية ذات هياكل منظمة وكوادر بشرية على درجة عالية من الكفاية التي تتولى إدارة العمل بالتنسيق مع المؤسسات القائمة في الدول الأعضاء .

فبالرغم من خبرة أفريقيا في التكامل الاقتصادي ، إلا أن نجاح تجارتها التكاملية تسير ببطء شديد حيث توجد حالة من التنافس وعدم التكامل في الاقتصاديات ، الأمر الذي جعل أغلب اقتصاديات الدول متشابهة إلى حد كبير.

فالاتحاد الأفريقي الوليد يبدأ ممارسة دوره وسط ظروف تنطوي على صعوبات كبيرة مشكلات متعددة أهمها تدهور الأوضاع الاقتصادية في كثير من مناطق القارة ودولها . وتكفي الإشارة إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا قد زاد خلال الفترة 1960 — 1980 م بنحو 36% فقط مقابل 75 % في أمريكا اللاتينية خلال نفس الفترة وبالرغم من تواضع هذه الزيادة إلا أنه في خلال العقدين التاليين 1980 — 2000 ف جاء التغير سالباً وبنسبة بلغت 15 % حيث يوجد نحو 25 دولة أفريقية خلال فترة

التسعينيات في القرن الماضي يصل معدل نصيب الفـرد فيهـا مـن النـاتج الإجمالي صفر فأقل ، وثمة 8 دول أخرى حققت نمواً يقل عن 1 % فقط .

وقد أصطحب هذا التراجع في النمو الاقتصادي تـدهور فـي معـدلات الادخار والاستثمار ، مما أنعكس في اتساع الفقر وتدهور نوعية الحياة وتفاقم مشكلات المديونية الأجنبية . من ذلك يتبين أن من بين 35 دولة في العالم تقع ضمن دولة منخفضة التنمية البشرية عام 2000 م كانت منها 29 دولة أفريقية ومن بين حوالي 53 دولة مثقلة بالديون الأجنبية في العالم أواخر التـسعينيات كانت هناك 31 دولة أفريقية .

وتزداد هذه الظروف صعوبة مع وجود عدم الاستقرار السياسي ولا شك إن هذه الظروف تصعب من مهمة الاتحاد الأفريقي في تحقيق أهدافه ومهامه. كذلك إن الحركة التكاملية الأفريقية لم تحقق نجاحات يعتد بهـا فـي تحقيـق أهدافها على الرغم من وجود عدد ضخم من التجمعات الإقليميـة المتداخلـة كثيراً ، فما زالت التجارة البينية بين دول القـارة الأفريقيـة ، سـواء علـى المستوى القاري أو الإقليمي متواضعة جداً من حيث حجمها وأهميتها النسبية .

ويبدأ الاتحاد مهامه من حيث تنتهي المنظمة التي يرثها بكـل مـشاكلها ومصاعبها ، وأن المسألة الأفريقية ليست في تعديل ميثاق أو استخدام هياكـل أو إعادة صياغة أو الخروج بنصوص ملزمة ، أو قيام اتحاد جديد بل مطلوب الاقتناع أولاً بضرورة الاتفاق على حد أدنى لاتحاد الإرادات وتناسقها وتوافقها وعملها الصادق حتى يكون الدفع المثمر متميزاً . فالعمل وفق حد أدنى مـن الإرادة الصحيحة الفعالة بعيداً عن شوائب الخلافات والصراعات هو الفيصل الفاصل بين الكلمة وبين الجد والهزل .

المراجع

1 ــ محمود أبو العينين ، الاتحاد الأفريقي مستقبل القــارة الأفريقيــة ، مركز البحوث الأفريقية ، القاهرة 2001 .

2 ــ عبد العظيم رمضان ، مصر وأفريقيا والجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ــ رقــم 40 — القاهرة ، 1996 .

3 ــ عبد المطلب عبد الحفيظ ، السوق الأفريقيــة المــشتركة والاتحــاد الأفريقي مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2004 .

4 ــ اللجنة الوطنية الليبية للتربية والثقافة العلوم ، سنة الأمــم المتحــدة للتراث الثقافي ، نشرة نصف سنوية ، العدد الأول ، سبتمبر 2002.

5 ــ نزار النداف ، أطلس الوطن العربي والعالم ، دار القلــم العربــي ، سوريا 2003 .

6 ــ سعيد الصباغ ، الأطلس بالعربي العام مطابع فردريكو أو غستينو ، ميلانو ، 1965 .